

جواب السيد حكيم بن شماش  
رئيس فريق الأصالة والمعاصرة  
بمجلس المستشارين  
على التصريح الحكومي

الأربعاء 25 يناير 2012



بعيدا إذن عن أن نتوحي من مشاركتنا في هذا النقاش إلهاب المشاعر أو تسخين الجو أو تحقيق الانتصارات الصغيرة الضيقة أو حوض المعارك الدونكشوتية. فنحن اخترنا المعارضة، لا ضد أحد ولكن أساسا من أجل بلادنا ومصحة أبنائها. وبالرغم من أنكم كنتم، **حتى الأمس القريب، في سياق التنافس السياسي والتباري الانتخابي تشنون علينا أشرس الهجمات وأقساها، وسمحتم لأنفسكم بإفراغ كل ما في جعبة اللغة البذيئة من مفردات السب والشتم والمس بأعراض وكرامة مناضلينا وقياديينا، فإننا لم ولن نخطبكم إلا بالأدب والاحترام الواجبين، لم ولن نجادلكم إلا بالتي هي أحسن** ولن نكون شعبيين أو مزايدين، لن نكون مضخمين للنوافل، حاملين للمعاول، بل مسؤولين فيما نقوله بنائين فيما نفعله.

ويهمنا أن نعلن جهارا أمام الرأي العام الوطني: بأننا ومن منطلق مصلحة الوطن، لن ندخر جهدا في المساهمة والعمل على خلق الشروط الضرورية لبعث الأمل واسترجاع ثقة المواطنين في نبل العمل السياسي وتعزيز البناء الديمقراطي، واثمين ودعم ومساندة كل ما نراه في مصلحة الوطن، وليس لدينا مركب نقص لدعم أية مبادرة قد تتخذونها وفيها مصلحة للوطن، لكننا غير مستعدين لتوقيع شيك على بياض والمجازفة باستقرار هذا الوطن، وسوف لن نغض الطرف ولن نتردد ولن نسمح لكل ما من شأنه المس بالمكتسبات الديمقراطية والمؤسسية والحداثية التي راكمها المغاربة.

لقد حرصت على التذكير بهذه الضوابط والقيم المحددة لهويتنا كحزب معارض وكوافد مجدد من أجل أن أضع مسافة مع المعارضة التي اعتدتم على ممارستها على مدى سنوات هي بحجم المسافة القائمة بين مشروعين مجتمعين مختلفين بل ومتناقضين: مشروع ديمقراطي يتخذ من الحداثة أفقا جئنا كحزب من أجل دعمه وإثراءه واغنائه، ومشروع آخر يتعامل مع الديمقراطية بمنطق ميكيافيلي، ولا يفهم من الحداثة سوى أنها رديفة للميوعة ويحجل بالتالي من الإشارة إليها ولو مرة واحدة، مشروع يمارس معارضة شعبية من خلال ترويج خطاب تبث ويتبث الآن – ونحن نتتبع خطواتكم الأولى وأنتم في موقع القرار–، بأنه خطاب فيه الكثير من الزيف والبهتان، خطاب ركز ويركز على دغدغة المشاعر الدينية للمغاربة لتحقيق أهداف وغايات سياسية ضيقة. خطاب لا يجد من حجية في العمل السياسي عدى محاولة السطو البين على المقدس المشترك للمغاربة المتمثل في دينهم السموح الذي عاشوا على هديه منذ قرون ولم يكونوا في حاجة والحالة هذه إلى

شيوخ يدلونهم على المحجة التي عاش عليها آباؤهم وأجدادهم منذ أجيال وأجيال، محجة لم يزلها الزمن إلا رسوخا وقوة.

السيد رئيس الحكومة،

ما من شك في أن اللحظة التي نعيشها معكم اليوم بمناسبة مناقشة تصريحكم الحكومي هي لحظة تتكشف فيها كل معاني اللحظة التاريخية، ليس فقط لأننا نتوج فيها محصلة قرابة عقد ونصف من الأوراش والديناميات الإصلاحية بكل ما رافقها من تدافع وحراك وصراع ومحاض ولكن أساسا لأننا ندشن فيها بناء مؤسساتيا جديدا هو أولى ثمرات إقرار دستور جديد توافقت عليه مختلف إرادات ومكونات الأمة. ولأننا أيضا ندبر فيها سقفا غير مسبوق من الانتظارات وتطلعات أبناء شعبنا وموجة غير مسبوقة من الأمل في معالجة القضايا والتحديات المصيرية المطروحة على جدول أعمال أمتنا، موجة، تذكرنا بتلك التي صاحبت ورافقت حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي في الأسابيع والشهور القليلة الأولى من تحمله لمسؤولية قيادة الحكومة.

وحتى يكون لنقاشنا جدوى، و لمداولاتنا مغزى، لا بد من أن نضع هذه اللحظة في سياقها، ليس فقط لكي نستخلص ما تنطوي عليه من عبر ودروس ولكن أيضا حتى نستشرف بوضوح تام ما تفتحه أمام بلادنا من آفاق وحتى نستكشف معا، أنتم في موقع التسيير وبإمكانات وصلاحيات غير مسبوقة، ونحن في المعارضة بأدوات وإمكانات غير مسبوقة أيضا، مدى جاهزيتنا الجماعية للتصدي بالحزم المطلوب وبالرؤية الثاقبة وبالواقعية المطلوبة وبالصراحة أيضا مع الشعب المغربي لمعالجة الأسئلة والانتظارات المرتبطة بمعيشه اليومي ومهمام استكمال وتوطيد البناء الديمقراطي والحداثي.

من دون استحضار هذه المنطلقات لن يكون لمناقشتنا للتصريح الحكومي من معنى. ولذلك إن نظرة موجزة إلى الوراثة ستفيدنا - لا محالة - لتلمس جذور هذه اللحظة، فمنذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي دخلت بلادنا حقبة تاريخية جديدة تمثلت إحدى أبرز معالمها الكبرى في تجاوز النزاع حول شرعية المؤسسات وتكريس الإجماع الوطني حول ثوابت الأمة المغربية والدولة الوطنية. وفي سياق ذلك تلاحقت على نحو غير مسبوق في تاريخنا المعاصر مبادرات وديناميات وأحداث تكثفت فيها كل معاني التحول النوعي.

ولئن كانت تجربة التناوب التوافقي، المسنودة بسلم اجتماعي وتوافق دستوري وبانخراط قوي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، قد شكلت تجسيدا لانفتاح النظام السياسي المغربي وبداية انتقاله الديمقراطي، فإن سلاسة انتقال الملك التي دلت على رسوخ البناء المؤسساتي، قد أشرت على دخول المغرب لمرحلة "انتقالات متعددة"، مرحلة تلاحقت وتوالت فيها عدد من الاوراش والديناميات الاصلاحية في شتى المجالات المؤسساتية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية لا سبيل لجردها وحصرها مجتمعة **غير** أن الأهم فيها هو انبثاق ورسوخ جدلية التقاء إرادتين صلبتين : إرادة ملك مقدام حكيم وشجاع وإرادة شعب صبور متجاوب وطموح ، إرادتين مسلحتين بوضوح الرؤية في الاختيارات الاستراتيجية والاجتماعية الكبرى وهي الاختيارات التي يؤطرها ويكتنفها مشروع وطني واضح المعالم اسمه المشروع الديمقراطي التنموي الذي يتغني من الحداثة نعم من الحداثة أفقا .

وبفضل هذا الاختيار تمكنت بلادنا، بالرغم من ثقل تركة وموروث الماضي البعيد والقريب وبالرغم من التقلبات والتحولات العاصفة التي تشهدها البيئة الدولية والجهوية من حولنا، من تحصين مسارها وصنع تفرد تجربتها في البناء المتدرج، وهو ما أهلها لتقدم أجوبة ذكية عن أسئلة شائكة وحادقة أضحي ما يعرف بالربيع العربي يطرحها بقوة وعنف أحيانا.

ولنا أن نلاحظ وفي ذلك عبرة جديرة بأن ننتبه لما تنطوي عليه من مغزى عميق، أنه في الوقت الذي راحت فيه عدد من البلدان الشقيقة والقريبة منا تحصي موتاهم وجرحاهم بعد أن نال ولا يزال الخراب والدمار مدنها وقراها، كانت بلادنا في الموعد فعوض أن تعاكس مسيرة التاريخ، انخرطت فيها بكل ثقة، مدشنة بذلك خطوة أخرى على درب الانتقال إلى مغرب أكثر انفتاحا على العصر، بما يحمله من قيم العدل والتقدم والديمقراطية. وعوض أن نحصي لا قدر الله عدد اليتامى والأرامل وحجم الدمار والخراب رحنا نحصي في عرس ديمقراطي طالما حلمنا به وضحى المغاربة جيلا بعد جيل في سبيل تحقيقه عدد الأصوات المعبر عنها في استفتاء إقرار الدستور الجديد وفي محطة انتخاب أولى المؤسسات المنبثقة عنه. وهذا بكل تأكيد أكبر وأعظم إنجاز حققه تبنى خيار الديمقراطية والحداثة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان يحق لنا أن نعتر بهذه الانعطافة التاريخية وأن نسجل قيمة وأهمية ما يفتح في الأفق من إمكانيات تقدم حقيقية لبلادنا فإن من الواجب أيضا حتى لا يأخذنا الغرور والشعور بالزهو الزائد أن ننبه في نفس الوقت للأخطار الماثلة التي تهدد بإضعاف المكتسبات، وإجهاض الأمل لا قدر الله في إحراز المزيد من المكتسبات. وأول ما يجب التنبيه له هو حسامة المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا جميعا وهي مسؤولية نعتقد في الأصالة والمعاصرة أنها ما عادت تسمح بأنصاف الحلول والمواقف.

وبما أن المناسبة هي مسألة الحكومة الجديدة ومناقشتها فيما تقترحه على المغرب والمغاربة للخمس سنوات المقبلة من برامج ورؤى يفترض أن تترجم الطموحات إلى مشاريع ميدانية، وإلى إجراءات ملموسة، وإلى إجابات واضحة ودقيقة تجعل المواطنين ومثلي الأمة يعرفون مسبقا المسار الذي ستأخذه الأمور في كافة المجالات وفق برمجة واضحة للأهداف والوسائل والآجال، فإن مسؤوليتها هي المطروحة في المقام الأول على المحك. ليس فقط بالنظر لخصوصية الانعطافة التاريخية التي تحدثنا عنها، ليس فقط لأن الحزب المكلف بقيادتها خلق موجة عارمة من الانتظارات والآمال بالالتزامات والوعود، وأكد أقول، بالأوهام، التي وزعها بسخاء قل نظيره، ولكن أساسا لأن استثمار مكسب الدستور مرتبط بها واستكمال حلقات التغيير رهين بها، بنفس القدر الذي يمكن أن تكون فيه، أي الحكومة - لا قدر الله - عامل انتكاس إن هي لم تزن الأمور بما تستحق من عمق وبعد نظر وكفاءة .

وعلى أساس ذلك يمكننا أن ننتقل إلى مناقشة الحكومة في مضمون البرنامج الذي تقترحه على المغرب والمغاربة ولكن قبل ذلك أود أن اعبر لكم باسم الفريق عن خيبة أملنا وأسفنا لأن حكومتكم خرجت ماثلة ومترنحة ليس فقط لأنها وبعد طول انتظار قدمت وتقدم برنامجا حاويا يفتقد للحد الأدنى من مقومات البرنامج كما سنرى بعد قليل ولكن لأن حجم ما رصدناه ورصده الرأي العام الوطني حتى الآن من أخطاء وخطايا منذ أن حظيتم بثقة جلالة الملك كرئيس حكومة مكلف يجعلنا نطلب من العلي القدير أن يلطف بنا،

واسمحوا لي السيد الرئيس المحترم في أن أعرض عليكم بعض تلك الأخطاء والخطايا بما يلزم من الصراحة والاحترام في 8 ملاحظات وتساؤلات:

في هذا الصدد نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

أولاً، كيف تفسرون الزمن الذي تم هدره في مشاورات أولت اهتمامها للأسف للتسابق والتهافت على الحقائق الوزارية بعيداً عن أدنى اهتمام بمضمون البرنامج الحكومي؟ واستمرار تحكم منطلق العائلة والقرابة بدل معيار الكفاءة والاستحقاق كشرط لتحمل المسؤولية.

ثانياً، إلى أي حد مارستم السيد رئيس الحكومة الصلاحيات القوية التي حولها لكم دستور فاتح يوليوز 2011، خاصة فيما يتعلق بالعضوية في الحكومة، وفي هذا الصدد كيف تبررون وجود بعض السادة الوزراء بدون انتماء حزبي في فريقكم الحكومي يتعذر على الناخبين مساءلتهم ومحاسبتهم؟ وما مدى احترامكم للقاعدة الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة؟ وعلى ضوء أي التزم أو تعهد يمكننا كفرق برلمانية مساءلتهم؟

ثالثاً، كيف تفسرون طبيعة التحالف الحكومي الذي ننأى عن إعطائه أي وصف، المشكل من أحزاب تفتقد للحد الأدنى من الانسجام والتقاطع في المرجعيات والتقارب في الاختيارات المجتمعية؟ وهو في اعتقادنا ما انعكس سلباً على النسقية التي أطرت البرنامج الحكومي وأفقده وضوحه، وستؤثر لا محالة على انسجامه وتماسكه مستقبلاً.

رابعاً: أمام مهزلة الهيمنة الذكورية التي وسمت تشكيلة الحكومة الجديدة في حرق سافر لمبدأ المناصفة والارتقاء بدور المرأة في مراكز القرار، فإن كل تبريراتكم ستكون غير مقنعة، مما يجعلنا نتساءل: ألا يعتبر هذا الإقصاء والتهميش إلغاء وتنكراً لمكانة المرأة، وسبباً للمجتمع وخذلاناً له وتبخيساً لعقود طويلة من النضال والتضحيات الجسام التي قدمتها المرأة المغربية.

خامساً: ألا يشكل وجود بعض أعضاء الحكومة ممن تحوم حولهم شبهة التورط في الفساد أو التستر عليه استهتاراً بمطلب محاربة الفساد والمفسدين، الذي بحت حناجر المغاربة بالتنديد به، وشكل عنواناً رئيسياً ضمن مطالب الشارع المغربي؟ ونحيلكم في هذا الباب على تقارير المفتشية العامة للمالية حول مكتب التسويق والتصدير (التقريرين رقم 3599 ورقم 4116)، ألا يشكل هذا السيد رئيس الحكومة مؤشراً على انطلاقة معطوبة لعمل حكومتكم وإعاقبة أخلاقية وسياسية ستلازم حكومتكم؟ أين هي السيد رئيس الحكومة تعهداتكم والتزامات بخصوص محاربة الفساد والمفسدين وأنتم اليوم ترأسون حكومة في بطنها جينات فاسدة؟

سادسا: تحضرنا السيد رئيس الحكومة ملاحظة تقدمتم بها في أكثر من مناسبة ومن داخل البرلمان حول هيكلية الحكومات السابقة وتضخم عدد أعضائها، كنا نأمل أن تبادروا بجرأتكم الزائدة للوفاء لتلك الملاحظات والانتقادات التي كنتم توجهونها في هذا الصدد، وتقطعوا مع ذلك الوضع ضمانا لفعالية الأداء الحكومي وترشيدها للإنفاق العام.

سابعا: سؤال آخر يهمننا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نثيره، ويتعلق الأمر بقضية تسريب البرنامج الحكومي قبل عرضه رسميا على البرلمان، هل هو متعلق بتفكك الأغلبية الحكومية أم أن الأمر أسوأ من ذلك فيه تسفيه وتحقير مقصود أو غير مقصود للمؤسسات وللبرلمان من طرف حكومتكم الموقرة؟

ثامنا: ملاحظة أخرى تحضرنا ونستقيها من انتقاداتكم التي لازمت هيكلية الحكومات السابقة وما الذي تغير بين أمس واليوم حتى قبلتم تعيين وزير دولة بدون حقيبة، والمتعلقة بوزراء دولة بدون حقائب، حيث نتساءل عن الجدوى من اقتراحكم تعيين وزير دولة بدون حقيبة، ونتساءل كذلك، ألا يشكل هذا الاقتراح انحرافا دستوريا وخرقا واضحا لمنطوق الفصل 87 من الدستور الذي ينص على: "تتألف الحكومة من رئيس الحكومة والوزراء، ويمكن أن تضم كتابا للدولة"، وليس وزير دولة، كيف تبررون هذا التراجع السياسي والتجاوز الدستوري؟ والذي امتد إلى قبولكم تقسيم وتجزيء بعض القطاعات الحيوية بدون مبرر واضح ومقبول، ولكن فقط من أجل الرضوخ للضغوطات والإبتزازات التي رافقت مشاورات تشكيل الحكومة (تقسيم وزارة الاقتصاد والمالية).

بل الأدهى من ذلك كله، هو تماديكم في تبخيس العمل السياسي وتجريده من مفهومه النبيل، حيث فوجئنا كما فوجئ المغاربة بين عشية وضحاها بانتقال عضو قيادي في حزب معارض إلى التشكيلة الحكومية، هل بهذه الممارسات ستعطون مصداقية لعملكم الحكومي؟ وهل مثل هذه الممارسات ستفضي أو ستساهم في مصالح المواطنين مع العمل السياسي؟

تاسعا: كيف تبررون تبرؤكم وتنازلكم السهل عن كل القطاعات الاجتماعية التي التزمت في برنامجكم الانتخابي بإصلاحها وتعهدتم بالنهوض بها؟

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

بخصوص مضامين برنامجكم الحكومي وهذا هو بيت القصيد،

--الإشارة إلى ملاحظات فريق مجلس النواب--

يبدو أن الحكومة لم تستوعب بعدُ الصلاحيات الواسعة التي منحها إياها الدستور الجديد في صياغة برنامج حقيقي لسياسة الدولة، بل اشتغلت وفق منطق التصريح الحكومي الذي كان ينص عليه الدستور السابق. فالبرنامج المطلوب هو برنامج حكومة سياسية مسؤولة وليس «حكومة جلاله الملك» كما كان يقول رئيس الحكومة السابق الذي كان دائما يجتنب وراء جلاله الملك.

من حقنا أن ندعوكم السيد رئيس الحكومة أن تأتونا ببرنامج حكومي حقيقي يليق بانتظارات هذه اللحظة الدستورية والسياسية والاجتماعية، نريد برنامجا حكوميا يقدم للمغاربة أجوبة واضحة ملموسة على انتظاراتهم وتطلعاتهم، ويتضمن أهدافا دقيقة بعيدا عن العموميات، وينطلق من تشخيص الوضعية الحالية وتقييمها، ويحدد الأولويات والإمكانات المالية والبشرية القمينة بتحقيقها مرتكزا على أرقام ومعطيات مضبوطة وجدولة زمنية تمكن البرلمان والمواطنين من التتبع والمراقبة والتقييم.

لأن هذا الكناش الذي تسمونه بهتانا بالبرنامج لا يجيب على ما تقتضيه هذه المرحلة، ولا يرقى ولا يستحق أن ينعت بالبرنامج الحكومي، هو خطاب لزج فيه كثير من الضبابية، وأمام لغة إنشائية وفتوحات بلاغية ظلت سجيئة للمنطق الذي أطر خطابكم الشعبي عندنا كنتم في المعارضة، ونخشى أن يستمر نفس المنطق في تدبيركم للشأن الحكومي،

السيد الرئيس،

إن حجتنا في ذلك تجدد قوتها في الملاحظات التالية:

- 1/ الهيكل العامة للبرنامج عبارة عن تجميع لبرامج قطاعية بدون خيط ناظم ولا فلسفة حكومية تعكس سياسة حكومية برؤية واضحة للأمر. إذ كيف يعقل أن تعلن الحكومة عن كل تلك الوعود والرغبات و«البدائل» الواردة في البرنامج دون القيام بتشخيص دقيق لوضعية البلاد والحاجيات الأساسية للمواطنين.
- 2/ أغفل البرنامج الحكومي بشكل يدعو إلى الاستغراب تشخيص الوضعية الحالية للبلاد ضمن السياقات الدولية والإقليمية ذات التأثير الواضح على استقرار البلاد و دينامياته التنموية حاضرا ومستقبلا، ومن المستغرب حقا أنكم لا تشيرون بالقوة اللازمة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية وتأثيراتها السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني خاصة في الدول التي تربطها بالمغرب علاقات اقتصادية متنوعة والتزامات مالية متعددة. إذ أن بلوغ نسبة نمو 5.5% التي تبشرون بها (بدل نسبة 7% الموعودة) المتوقعة في البرنامج الحكومي مرتبطة بشكل كبير بالعوامل الخارجية المشار إليها أعلاه والتي لم يأخذها البرنامج الحكومي في الحسبان، وتمثل هذه العوامل المحددة مثلا في ما يلي:
- حجم الاستثمارات الخارجية ببلادنا التي يرتقب أن تعرف انكماشاً في الفترة المقبلة، نتيجة الأزمة، في ظل غياب رؤية واضحة في البرنامج الحكومي لما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية.
- تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي قد تعرف تراجعاً خطيراً في ارتفاع معدلات البطالة في بلدان الاتحاد الأوروبي تحديداً وما تلجأ إليه هذه الدول (فرنسا مثلاً) من سياسة حمائية تعطي الأولوية لمواطنيها على حساب المهاجرين.
- مستقبل الشراكات الاقتصادية المتنوعة التي ترهن تمويل بعض المشاريع الكبرى والمهيكلية بالمغرب.
- المديونية الخارجية التي لم يتم الإشارة إليها في البرنامج الحكومي ولا إلى كيفية معالجتها وهي التي تثقل كاهل ميزانية الدولة إذ بلغت إلى حدود اليوم 29 مليار دولار.
- عائدات السياحة ببلادنا التي تأثرت بشكل كبير جراء الأزمة الاقتصادية في بلدان أوروبا تحديداً ( هنا تجدر الإشارة إلى بعض التصريحات الشعبوية لبعض قياديي العدالة والتنمية والقائمة على الخطاب الأخلاقي كإلغاء المهرجانات الفنية، والخمور و... الخ )
- صعوبات تغطية الصادرات للواردات خاصة مع استمرار تقنين بعض الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات المغربية ( كالحوامض والطماطم والمنتجات النسيجية... ) أو إغلاقها بالمرّة

كاتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي وانعكاس ذلك على مستوى عجز الميزانية العامة للدولة.

- 3/ تم تغييب مفهوم الحكامة الجيدة في صياغة البرنامج الحكومي بدليل غياب منطق التعاقد وتحديد الأهداف وتدقيق المهام و تقديم الأرقام وتوضيح الالتزامات بناء على مؤشرات الإنجاز وأجندة مضبوطة زمنيا. والغريب في هذا الشأن هو أن التحالف الحكومي يتشكل من أحزاب لها تجربة سابقة في التدبير الحكومي وعلى اطلاع واسع بالمعطيات والأرقام ولسنا نجد تفسيراً عن تلكؤها في وضع خبراتها رهن إشارتكم عدى انشغالها بالهرولة على توزيع المناصب. بمنطق غنائمي مستفز

- 4/ البرنامج الحكومي يتعد عن الواقعية ولا يقيم التلازم الضروري بين حجم الانتظارات وحجم الموارد والإمكانات المتوفرة، إذ تمت صياغته بطريقة توحى بأنه برنامج انتخابي يوزع الوعود وليس خارطة طريق واضحة لتدبير شؤون الحكم والسياسات العمومية للبلاد من موقع القرار. هو إذن برنامج إعلان نوايا حسنة لا أكثر ستكون له آثار وخيمة على مستوى الاستقرار الاجتماعي في حالة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الواردة فيه. لا نشكك في نواياكم ولكن لا يمكن للبرلمان أن يراقب النوايا، فهل اختلط عليكم المنطق الديني بالمنطق السياسي فإذا كانت الأعمال في الدين بالنوايا ولكل امرئ ما نوى فإن الأعمال في السياسة ليست بالنوايا مهما كان نبلها ولكن بالتخطيط بالبرنامج بالرؤية بتحديد الأهداف بتحديد الوسائل بتحديد مصادر التمويل بدراسة المخاطر ...

- 5/ البرنامج الحكومي جاء مجسدا للاستمرارية في الوقت الذي كان الرأي العام ينتظر إحداث قطيعة مع المنطق الذي أطر وتحكم في السياسات الحكومية السابقة الفاشلة التي لم تنتج إلا الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن الدينامية الدستورية والسياسية التي انخرط فيها المغرب اليوم تفرض القطع مع التجارب السابقة التي أوصلت بلادنا إلى الباب المسدود.

- 6/ البرنامج الحكومي جاء في مسافة كبيرة مع مضامين البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي وشكل تراجعاً عن العديد من الالتزامات التي تعهدتم بها في برامجكم الانتخابية، وهو ما

يدعو إلى التساؤل عن صدقية وجدية ومآل التعاقد مع المواطنين الذين وضعوا ثقتهم في أحزابكم، مفهوم الالتزام الأخلاقي والسياسي

- 7 / غياب أية إشارة لعبارة الحداثة، مما يطرح السؤال العريض والجوهري حول طبيعة المشروع المجتمعي الذي ستعمل الحكومة على بنائه، بالرغم من أن المغاربة حسموا في مشروعهم المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي أطر فلسفة العهد الجديد، والذي ما فتئ يؤكد الخطاب الرسمي والحكومي.

فإذا كنا نتفهم انسجام ووضوح الحزب المتصدر للأغلبية الحكومية لمرجعياته ومشروعه المحافظ والنكوصي ، فإننا نستغرب كيف يقبل رفاق علي يعنة والشهيد عزيز بلال الانصهار بهذه الطريقة والتضحية بالمبادئ والقناعات مقابل حقائب وزارية زائلة .

- 8 / افتقاد برنامج الحكومة لرؤية واضحة حول إعمال آليات الحكامة ومحاربة الفساد، وغياب أي التزام ملموس بتتريز المقتضيات الدستورية المتعلقة بذلك، خصوصا ما نص عليه الفصل 13 من الدستور من إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، وذلك في أفق ترسيخ ثقافة تقييم الأداء الحكومي وتغذية النقاش العمومي، وجعل الشأن العام محورا للدراسة والتناظر العموميين .

- 9 / افتقار البرنامج الحكومي للحس الحقوقي في ضرب صارخ للتعهدات الدستورية للمملكة المغربية، المتمثلة في حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما.

إضافة إلى تهميش البرنامج الحكومي لمختلف الوثائق البرنامجية الهامة والإسهامات التي أنتجتها المؤسسات الدستورية الوطنية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا الهيئات الدستورية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا يحيل البرنامج الحكومي على وثائق أساسية كالخطة الوطنية لحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان. بلماحي

- 10 / وجود اختلالات منهجية خطيرة في البرنامج الحكومي تتعلق بغياب الاعتبار الأفقي لمقاربة النوع الاجتماعي بشكل يسجل تراجعا حتى عن ما تم تحقيقه في ظل الولاية الحكومية

السابقة، ويكفي هنا الإشارة إلى مؤشرين: فمن جهة أولى لا يشير البرنامج الحكومي في الفصل المخصص لتعزيز الحكامة الاقتصادية والمالية في أي من فقراته إلى مصير ومآل برنامج الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي وآفاق استكماله على مستوى القطاعات الحكومية التي لم تعمل به بعد أو نقله على المستوى الترابي. ومن جهة ثانية يسجل البرنامج الحكومي تكريس الطابع القطاعي لموقع المرأة والطفل في الصفحات 80 إلى 82 وتحت بند معنون بـ "العناية بالأسرة والمرأة والطفولة" في نوع من تكريس الصورة النمطية للدور الاجتماعي للنساء.

- تتحدث الحكومة في برنامجها عن مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين، وهي التي فقدت مصداقيتها (أي الحكومة) في أول امتحان لها في تنزيل هذا المبدأ الدستوري الجديد المنصوص عليه في الفصل 19 خلال تشكيل حكومة ذكورية وما يشكله ذلك من إجهاز لمكتسبات المرأة المغربية وبما تقتضيه التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- 11/ إن برنامجا فضفاضاً بهذا الشكل سببه أن أحزاب التحالف الحكومي ركزت معظم وقتها وجهدها في تدبير عملية توزيع الحقائق الوزارية بدل الانكباب بجدية على إنتاج برنامج حقيقي لتدبير شؤون البلاد.
- أشار البرنامج الحكومي، بشكل مجرد إلى مبدأ العدالة الضريبية وإصلاح المنظومة الضريبية على ثلاث مستويات:

- أولاً، من خلال توسيع الوعاء الضريبي لكن بدون تقديم تصور واضح حول كيفية محاربة الاقتصاد الغير المهيكل والإجراءات المتوقعة لإدماجه تدريجياً ضمن الاقتصاد المهيكل الخاضع لسلطة القانون وكذا محاربة وتفكيك اللوبيات المتحكمة في استمراره. كما أن البرنامج لم يشر إلى حجم خسارة خزينة الدولة من جراء الغش و التهرب الضريبيين الذي فاق 25 مليار درهم.

- ثانياً، من خلال التقليص التدريجي للإعفاءات الضريبية (ما يعرف بالنفقات الجبائية التي تأخذ شكل تحفيظات وإعفاءات أو تقليص نسب الضريبية) والتي كلفت ميزانية الدولة سنة 2010 ثلاثين (30) مليار درهم، وسنة 2011 اثنا وثلاثون (32) مليار درهم حسب تقارير النفقات الجبائية لمديرية الضرائب، إلا أن البرنامج أغفل ما يلي:

- تحديد الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات المستفيدة من نظام الاستثناءات الضريبية.
  - ارتفاع حجم النفقات الجبائية يعكس طبيعة النظام الجبائي كبنية استثنائية وتمييزية.
  - سياسة الاستثناءات الجبائية تضرب في الصميم مبدئي العدالة الجبائية وتكافؤ الفرص والتنافسية الشريفة في السوق.
  - نظام الامتيازات الضريبية قد يتحول مع مرور الوقت إلى استعمال سياسي خاصة لفائدة لوبيات اقتصادية نافذة.
  - ما يزيد من وضعية الاعدالة الجبائية هو الضعف البنوي للرقابة الجبائية على المقاولات.
- ثالثا، لم يتم توضيح سياسة الحكومة في مجال إنهاء إعفاء القطاع الفلاحي من الضريبة في نهاية سنة 2013 كما التزم بذلك جلالة الملك في خطاب سابق، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على مستوى دعم موارد خزينة الدولة .

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

ومن منطلق مصلحة الوطن وقضاياه الكبرى التي تعد أم الأولويات في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤكد السيد الرئيس، أننا سوف لن ندخر جهدا في المساهمة والعمل على خلق الشروط الضرورية لبعث الأمل واسترجاع ثقة المواطنين في نبل العمل السياسي وتعزيز البناء الديمقراطي، وتتمين ودعم ومساندة كل ما نراه في مصلحة الوطن، ومن شأنه إنقاذ بلدنا وتجاوز هذه المرحلة العصبية، لكننا غير مستعدين لتوقيع شيك على بياض والمجازفة باستقرار هذا الوطن، وسوف لن نغض الطرف ولن نتردد ولن نسمح لكل ما من شأنه المس بالمكتسبات الديمقراطية والمؤسسية والحداثية التي راكمها المغاربة.